



|                                                                     |           |          |
|---------------------------------------------------------------------|-----------|----------|
| الجهاز المركزي للمحاسبات<br>إدارة مراقبة حسابات الاتصالات<br>مصادره |           |          |
| رقم                                                                 | التاريخ   | المرفقات |
| ٦٧٤                                                                 | ٢٠٢١/٨/٣١ | ✓        |

الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب  
الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم طيه تقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة  
المختصرة للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بدراسة ما ورد بالتقرير من ملاحظات والإفادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مديرة الإدارة

" محاسبة / فينيس خلاف أبسخيرون "

تحرير أفي: ٢٠٢١/ ٨ / ٢١

## تقرير الفحص المحدود

عن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة

للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢١/٦/٣٠

\*\*\*\*\*

إلى السادة / أعضاء مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات ،،،

### المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " وشركاتها التابعة في ٢٠٢١/٦/٣٠ وكذا القوائم المجمعة المختصرة للدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" .

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

### نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة .

## أساس إبداء إستنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المجمعة المختصرة والمعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة

نشير إلى ما يلي :-

١ - لم نواف بالقوائم المالية لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) في ٢٠٢١/٦/٣٠، وكذا القوائم المالية المدققة لشركة فودافون (الشقيقة) في ذات التاريخ ، كما لم نواف بالقوائم المالية المعتمدة لبعض الشركات التابعة والتي تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية (الأم) في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإستخدامها ( TE France ، Merc) كما لم نواف بتقرير الفحص المحدود عن مراجعتهم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك القوائم المالية وعدم تمكننا من الوقوف علي صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة.

يتعين العمل علي موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة و الشقيقة المستخدمة في التجميع ، وكذا تقارير الفحص المحدود عنها .

٢- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي اراضي تخصيص ( بثمن وبدون ثمن ) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأخرها الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم ( ملف ١١٤٥/٢/٥/٩٩٩ ) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلوكية واللاسلكية - قبل تحويلها إلى شركة مساهمة - بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة ( قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦ ) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعاً لذلك لا تدخل في أصول الشركة ومما يؤيد أيضاً عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي :-

- ورود العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بالدولة عن قيمة حق إنتفاع أو إيجار إسمي لبعض الأراضي وقد تم رفع دعاوى قضائية بشأنها من قبل الشركة .

- صدور حكم محكمة النقض رقم ٦٥٠١ لسنة ٧٣ قضائية بجلسة ٢٠١٤/٣/١٩ أفاد "أن عقارات الشركة المصرية للاتصالات مملوكة للدولة ومغفأة من الضريبة العقارية" ، وبناءً على هذا الحكم قام مدير عام الادارة العامة للضرائب بالشركة بمخاطبة كافة مأموريات الضرائب العقارية بعدم مطالبة الشركة بسداد ضرائب عقارية عن المباني وما في حكمها لكونها مغفأة من الضريبة .

يتعين الإلتزام بالفتاوى الصادرة في هذا الشأن ، ونشير إلي أن رد الشركة أشار إلي إتخاذها إجراءات قانونية في هذا الشأن يتعين موافاتنا بها .

### الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة- عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ وعن نتائج أعمالها المجمعة وعن تدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

### مع عدم اعتبار ذلك تحفظا :-

١- بلغت قيمة إستثمارات شركة تي إي للإستثمار القابضة- تابعة - في الشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة نحو ٢٣,٠١ مليون جنية بنسبة مساهمة ١٠٠% منذ بدء النشاط في ٢٠١٦/٤/١٦ ولم نواف بدراسة الجدوي لإنشاء تلك الشركة ، وتجدر الإشارة إلى عدم تحقيق الشركة الأخيرة لأي إيرادات نشاط مما أستتبعه تحقيقها لمجمل خسارة نشاط حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ١,٥٣٧ مليون جنية ، صافي خسارة نشاط بنحو ٢,٠٣٤ مليون جنية لتبلغ إجمالي الخسائر المرحلة نحو ١٥,٤٧ مليون جنية ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١ بأنه تم الإنتهاء من تشغيل عدد ساعات ٢٠٠ جيجا على الشبكة الخاصة بسنغافورة وبيعها لصالح عملاء دوليين خلال عام ٢٠٢١ ومع تحقيق إيراد للشركة الأم بمبلغ ٢ مليون دولار. الأمر الذي لم نقف علي صحته وأسباب عدم إدراج تلك الإيرادات بالقوائم المالية للشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة وإدراجها بالقوائم المالية للشركة المصرية للإتصالات .

يتعين موافاتنا بما سبق الإشارة إليه والإفادة .

### ٢- ساهمت الشركة المصرية (الأم) في العديد من الشركات المتاحة للبيع نورد بشأن بعضها ما يلي :

٢/١- تضمن حساب استثمارات مالية متاحة للبيع مبلغ ٦٠ مليون جنية قيمة استثمارات الشركة المصرية في شركة صندوق تنمية التكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦,١٥% من رأس مال تلك الشركة بصندوقها الأول والثاني ، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد بنحو ١٩,٨١٥ مليون جنية فقط منذ بداية الاستثمار حتى مارس ٢٠٢١ .

وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الاول بقرار الجمعية العامة غير العادية له في ٢٠١٥/٨/٢٠ لمدة ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً ، وقد ورد برودود الشركة علي تقاريرنا السابقة أنه تم تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بالصندوق لمتابعة موقف تصفية الشركات ، كما تم الإتفاق مع المصفي علي أنه خلال عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ سيتم الإنتهاء تدريجياً من التخارج من كافة الشركات المستثمر بها داخل الصندوقين ، وقد أفادت الشركة برودودها علي تقاريرنا السابقة أنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة خطة تخارج المصفي من استثمارات الصندوقين الأول والثاني

خلال عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، كما تم اجتماع لحملة وثائق الصندوق الثاني بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢١ ، وتمت الموافقة على توزيع الأرباح من بيع شركة فيسيتا وسيتم التوزيع بعد اعتماد هيئة الرقابة المالية نظرا لكون الصندوق تحت التصفية .

ولم نقف على أسباب تأخر ذلك الإعتماد الأمر الذي ترتب عليه عدم حصول الشركة المصرية للإتصالات على نصيبها من بيع شركة "Veseta" لفترة تزيد عن عام ونصف .

يتعين موافاتنا بموقف التصفية وبكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع ، وموافاتنا بما أنتهت إليه أعمال اللجنة المذكورة وبخطة التخارج المشار إليها.

٢/٢- تضمن حساب الاستثمار فى شركات متاحة للبيع نحو ١١,٥٢٤ مليون جنيه قيمة الإستثمار بشركة كويك تيل المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم عمل اضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظرا لتدهور نتائج اعمالها واتخاذ قرار تصفيته منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتى صدور حكم محكمة استئناف على القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بشهر افلاس تلك الشركة .

يتعين موافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعدادة ووروده للشركة وأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

٣- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ومن امثلة ذلك:-

أ- الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني (شركة شقيقة ) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه - وقد سبق حساب اضمحلال لهذا الإستثمار في سنوات سابقة بنحو ٧,٥ مليون جنيه - وقد تضمن الحساب نحو ٢,٥ مليون جنيه - يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ - ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجارى لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير، وقد حققت الشركة المذكورة أرباح فى النصف الأول من العام المالى الحالى بلغت نحو ٥,٨٤٥ مليون جنيه لتبلغ جملة الخسائر المرحلة للشركة نحو ٢٢,٧٥ مليون جنيه بنسبة ٨١ % من رأسمالها المصدر- بلغ نصيب الشركة الأم من خسائرها نحو ٨,١٢٤ مليون جنيه ( وفقاً لآخر البيانات التى وافاتنا بها الشركة والمعدة بمعرفة الشركة الأم ) .

- وقد أفادت الشركة برودها على تقاريرنا السابقة أنه جاري التفاوض مع باقى المساهمين لحصول الشركة المصرية للإتصالات وحدها على كامل حصة المساهم ( بي تي تراست ) المعروضة للبيع .

يتعين موافاتنا بمستجدات شراء الشركة المصرية للإتصالات لكامل حصة المساهم المشار إليه .

ب - الشركة العربية لتصنيع الحاسبات (متاحة للبيع) : مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه منها مبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥ - يمثل استكمال حصة الشركة المصرية في رأس المال المصدر ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقي حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الاغوام السابقة ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥,٥٨ مليون جنيه لتبلغ جملة خسائر الشركة نحو ٦٣,٤٨ مليون جنيه بنسبة ٩٠,٧ % من رأسمالها المصدر (طبقاً لآخر قوائم مالية تم موافقتها بها)، و قد سبق وأوصت لجنة الاستثمار بالشركة الام في ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشتريين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات في الشركة المشار اليها .

- وقد أفادت الشركة برودودها علي تقاريرنا السابقة بانها في انتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية لاتصالات .

يتعين موافقتنا بأخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخرج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦ في ضوء تحقيق الشركة المذكورة لخسائر مالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

٤ - انخفاض الأداء المالي لبعض الشركات التابعة ومن ذلك علي سبيل المثال :-

#### (أ) الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC)

حققت الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ مجمل خسارة نشاط بنحو ٨,٤٨٧ مليون جنيه وصافي خسارة نشاط بنحو ٨,٥٧١ مليون جنيه ، كما حققت الشركة صافي خسارة بنحو ٤,٦٧٨ مليون جنيه .

#### (ب) شركة تي أي للإستثمار القابضة (TE Holding)

حققت الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ صافي ربح نشاط بنحو ٤,٩٩٩ مليون جنيه مقابل نحو ١١,٨٩٤ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ (الفترة المقابلة) بإنخفاض قدره ٦,٨٩٥ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٥٨ % ، وحققت الشركة صافي ربح في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٤,٦٥١ مليون جنيه مقابل نحو ٩,٥٩٨ مليون جنيه (في الفترة المقابلة) بإنخفاض قدره نحو ٤,٩٤٧ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٥٢ % .

يتعين موافقتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه والعمل علي النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثر علي نتائج أعمال الشركة الام .

٥- لم يتم موافاتنا بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية العادية لمعظم الشركات التابعة والشقيقة الخاصة بمناقشة قوائمها المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

يتعين سرعة موافاتنا بها .

تحريراً في : ٢٠٢١/٨/٢١

مديرو العموم  
نواب مدير الإدارة



محاسبة / شيرين محمد المغربي



محاسب / تامر سيد حسن

وكلاء الوزارة

نواب أول مديرة الإدارة



" محاسبة / فائزة محمد كامل "



"محاسب/إيهاب سالم محمود"



"محاسبة/ إلهام سيد عبدالعزيز"



"محاسبة / روضة محمد احنين"



"محاسب / عاطف صبحي حسن"